مسببات الهجرة غير الشرعية و أثارها

د. كريمة محروق

أستاذ محاضر قسم أ-كلية الحقوق – جامعة الإخوة منتوري قسنطينة- تخصص: قانون الأسرة

البريد الالكتروني:karimanet79@yahoo.fr

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد أهم الظواهر التي تؤرق المجتمع الدولي، نتيجة الانتشار غير المسبوق لتلك الظاهرة مما استدعي أن يكون هناك حاجة ملحة لتفعيل القوانين الخاصة بتجريم الهجرة الغير شرعية والجرائم الملتحقة بها.

وتتعدد دوافع وأسباب الهجرة الغير شرعية ما بين، الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، إلا أن هناك دائما ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، المشروعة أو غير المشروعة ، حيث أدت تلك الأزمة إلي تعطل ملايين الشباب عن العمل ليزداد العدد العالمي لهم خاصة في الدول النامية ولا شك أن كثرة من هؤلاء الشباب سيتجهون إلي حلول مختلفة ، لمواجهة ظاهرة التعطل عن العمل ،عن طريق الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم.

وبالنظر إلى التوافد الكبير للمهاجرين من جهة، واكتفاء دول الشمال من اليد العاملة من جهة ثانية، دقت الدول الغنية ناقوس الخطر، وبدأت الدول سواء المصدرة أو المستقبلة في اتخاذ إجراءات وتدابير قانونية وأمنية من أجل الحد من الهجرة بشكل عام والهجرة السرية بشكل خاص.

مما جعلنا نتساءل عن أسباب الهجرة غير الشرعية و أثارها؟

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد أهم الظواهر التي تؤرق المجتمع الدولي، نتيجة الانتشار غير المسبوق لتلك الظاهرة مما استدعي أن يكون هناك حاجة ملحة لتفعيل القوانين الخاصة بتجريم الهجرة الغير شرعية والجرائم الملتحقة بها.

وتتعدد دوافع وأسباب الهجرة الغير شرعية ما بين، الأسباب الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية، إلا أن هناك دائما ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة الدولية، المشروعة أو غير المشروعة ، حيث أدت تلك الأزمة إلي تعطل ملايين الشباب عن العمل ليزداد العدد العالمي لهم خاصة في الدول النامية ولا شك أن كثرة من هؤلاء الشباب سيتجهون إلي حلول مختلفة ، لمواجهة ظاهرة التعطل عن العمل ،عن طريق الهجرة كأحد الحلول أمام اليائسين الذين يبحثون عن فرصة عمل في أي مكان وبأي ثمن يدفعونه حتى ولو كلفهم الأمر حياتهم.

وبالنظر إلى التوافد الكبير للمهاجرين من جهة، واكتفاء دول الشمال من اليد العاملة من جهة ثانية، دقت الدول الغنية ناقوس الخطر، وبدأت الدول سواء المصدرة أو المستقبلة في اتخاذ إجراءات وتدابير قانونية وأمنية من أجل الحد من الهجرة بشكل عام والهجرة السرية بشكل خاص.مما جعلنا نتساءل عن أسباب الهجرة غير الشرعية و أثارها؟

وتقتضي منا البحث في هذه الورقة تقسيمه إلى نقاط:

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: أثار الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية:

إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل ، والاسم (الهجْر) و (المهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و (التّهَاجُر) التقاطع .[1]

وتعرف الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من أرض إلى أرض .

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال ، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة ، أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال.

آخر بغرض الإقامة فيه .

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر .

3- ينتقل أو يجول To Transfer .

وهناك تعريف هام للهجرة ، وهو التعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة ، و الذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة ، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى ، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود

[1] ولقد ورد مصطلح الهجرة في القران الكريم ، حيث قال الله تعال في سورة النساء ((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً)) وقال أيضاً ((قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها)). كما وردت كلمة الهجرة في الأحاديث النبوية الشريفة ، فعن عمر بن الخطاب ﷺ قال سمعت رسول الله صلى عليه وسلم يقول ((إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمريء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) رواه الشيخان (البخاري ومسلم).

السياسية أو الدولية ، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية .[2]

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما :-

1- المعيار المكاني :- إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة ، أي الانتقال الدائم من بلد ، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد ، أو الموطن لا يعتبر هجرة ، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

2- المعيار الزماني :-وهو ما يتعلق بمدة الهجرة ، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى ، ذلك أن ثمة انتقالاً عبر المكان ، ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة ، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة ، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة . وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما ، والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم ، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل ، فالمستهدف للسياحة ، أو التعليم ، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجراً .

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، وإنما هي أيضاً موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته ، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها ، وكذلك أوصت بتقسيمها إلى الفئات التالية :-

---

[2] وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم ، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة ، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي ، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعي مكان الوصول ، أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة ، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة ، وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال . هجر الشيء إذا تركه .

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر) Migrate هي :

1- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان

وتعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية ، ورئيسية تتيح للأفراد ، والجماعات تحقيق قدر من التوازن ، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية ، والاجتماعية ، والسيكولوجية ، والثقافية ، والسياسية ، وغيرها ، وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي ، والثقافي . (7)

1- مهاجر دائم : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد ، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة ، أي من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدول.

2- مهاجر مؤقت : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ، وينوي ممارسة مهنة داخلها ، ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة ، وذلك لمدة سنة أو أقل .

3- زائر : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ، ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة ، ودخله مستمد من داخل الدولة ، وكذلك من يعولهم.

4- مقيم عائد : وطنياً كان أم أجنبياً بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة .

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية ، أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسراً ، ويمكن أن نطلق عليها الهجرة الإجبارية أو القسرية ، وتلك التحركات التي تحدث طواعية فتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية:

أولاالأسباب الداخلية:

1- الأسباب الاقتصادية:

تعود الأسباب الاقتصادية الى تراجع اقتصاديات دول الساحل الجنوبي من المتوسط؛ فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا ان الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد اساسي، بيد ان هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظراً لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببين قويين للهجرة نحو الدول الاوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديمغرافي سنة بعد اخرى.[3]

[3]- إن عوامل الطرد تتركز في البلدان المرسلة للمهاجرين وهي تشمل البطالة، والتشغيل المنقوص، والفقر، والنمو السكاني وما يرافقه من نمو القوة العاملة.

أما عوامل الجذب التي تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة فهي تشمل: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الاعمار مما يؤدي لانكماش قدرة العمل وزيادة اعداد الخارجين من سوق العمل، وصغر حجم قوة اليد العاملة مما يضطر بعض البلدان لاستقبال عمالة اجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة ضآلة حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة،كما في دول الخليج العربي، واخيراً عدم رغبة المواطنين في العمل في مهن معينة وهي مهن إما قذرة او خطرة، فيتم استقبال عمال من الخارج يقبلون العمل فيها.

وإضافة الى عاملي الطرد والجذب توجد عوامل اخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة وهي تشمل تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

كما ينظر أصحاب التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة ، وأن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال مثل البطالة والتضخم وقلة فرص التوظيف ، وغيرها.

وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الطاردة ، والجاذبة للهجرة فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل ، و استهداف زيادة الدخل ، وتحسين الرخاء الاجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً) .

علاوة على ذلك ، فإن البيانات الخاصة بالحوافز الاقتصادية كشفت عن أنه في كثير من الأحوال تكون تلك الحوافز الاقتصادية هي الأمر القاطع والمسبب للهجرة ، حيث إن التباين في المعيشية للسكان في الدول المرسلة من جانب ، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة.

كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة ، قليلاً ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الاقتصادي في بلدهم الأصلي .

ولعل الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة ، ففي بعض الأحيان تحدث مجاعة أو أوبئة تؤدي إلى طرد السكان من موطنهم الأصلي ، فالعامل الاقتصادي يؤدي دوراً رئيسياً في الحركات البشرية وهجرة السكان ، فإن تدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة ، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية.

وأن انتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته ، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشاً عن مورد رزق ليحقق غايته.

و نعلم جميعاً أن انتشار عمليات الهجرة غير القانونية لا تقتصر فقط على أفريقيا. بل تمتد لتشمل كافة بلدان العالم ، وبالأخص الدول الواقعة في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية لأن أغلب هذه البلدان تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة ، وتنعدم فيها فرص العمل لدرجة أن الكثير من شباب هذه البلدان يعانون من الإحباط واليأس من عدم الحصول على فرص عمل تكفي متطلبات حياتهم الأساسية ، وهو الأمر الذي يدفع إلى البحث عن أي وسيلة تمكنهم من الوصول إلى إحدى دول الشمال الغني حتى لو كلفهم هذا الهدف حياتهم ، وهو ما يحدث فعلياً باستمرار فكثيراً ما نسمع أخباراً عن مصرع المئات أثناء محاولاتهم عبور البحار للوصول إلى إحدى دول العالم المتقدم .

فتعتبر الدوافع الاقتصادية من أقوى الأسباب لدى المهاجرين بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية من فقر ومجاعات وتناقص فرص العمل الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع ، والهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية في المنطقة الأصل من جهة ، ومتطلبات السكان من جهة أخرى .

2- سوق العمل:

خلافاً لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لا زال مرتفعاً نسبياً وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح الى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

3- الأسباب الاجتماعية:

إن شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل الى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويصل إلى بلد يعرف انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلاً، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025.

ومن النتائج الأولى للإنفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى ان انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى ان مبرره اكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة الى الخارج طلباً للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط.

والملاحظ أن البطالة تمس الافراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

4- الأسباب السياسية والأمنية والقانونية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية او جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الاهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماءات العرقية او الدينية او السياسية، يعدّ أحد الاسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الافراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى اخرى اكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية او اللجوء السياسي.

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب العربية الاسرائيلية، حيث أدت الى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين، جزء منهم اتجه الى منطقة الخليج العربي، واتجه الجزء الآخر إلى منطقة المغرب العربي أو الى اوروبا، وتجب الاشارة ايضاً إلى هجرة المعارضة السياسية في بعض البلدان العربية الى الخارج بحثاً عن ملجأ آمن لها.

يضاف الى ذلك هجرة الفلسطينيين من جديد من الدول التي هجرتهم اسرائيل منها الى دول أخرى تضع قيوداً أخف على عملهم فيها.

5– العامل البيئي او الجغرافي

يضاف الى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين افريقيا واوروبا، هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق اوسطيين الى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الشمالية للقارة الافريقية في تفاقم الظاهرة. كما يتعلق الأمر بالدول الساحلية التي تشهد تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش والجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار.

ثانيا: الأسباب الخارجية:

1- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة اجتماعية غُلبت على أمرها ، كطرد الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة سنة 1948ف بقوة السلاح من اليهود المحتلين لهذه الأرض حتى هذه الساعة.

2- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين .

3- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية كتهجير الزنوج الأفريقيين قسراً إلى العالم الجديد .

4- النمو السكاني إذ يتغير التوازن الديموغرافي في العالم بشكل سريع ، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى (84%) بحلول سنة 2025ف مقابل (68%) في سنة 1960ف ، وقد كانت نسبة (93%) من الأطفال الذين ولدوا في سنة 1990 في العالم النامي – الأزمات الاقتصادية في منابع الهجرة تساعد عادة على تقوية التيار النازح ، وقد زاد التيار قوة على قوة بعد تقدم وسائل النقل في البر والبحر.

وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة ، وتؤثر في تياراتها فقسمها إلى الفئات الأربعة التالية :-

1- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل) .

2- عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين (منطقة الوصول) .

3- العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور) .

بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول ، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً ، أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر، وتعد المسافة أبرز هذه العوائق ، وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال ، وغير ذلك ، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة ، أو العزوف عنها .

المطلب الثالث: أثار الهجرة غير الشرعية

لقد تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا ، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي ، وكثرة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية ، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي لأغلب دول القارة الأفريقية ، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى ، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال ، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، و كان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال .

الآثار الإيجابية :

- تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها.

- استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة ، لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيد عاملة ، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله .

- قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية ، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي .

الآثار السلبية :- حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها ، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي .

- قد تنطوي الهجرة المتجهة إلى قلب الوطن على بعض النواحي الاستغلالية والاستعمارية .- تؤثر الهجرة الخارجية على الوحدة القومية .

- استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس .

- أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى الخارج ، وهذا قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سيئاً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها ، ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة. وبالتالي تتعدد الانعكاسات التي تلقي بأثرها على هذا النوع من الهجرة أي الهجرة غير الشرعية على بلدان المصدر وعلى بلدان العبور وعلى بلدان الاستقبال ، وفيما يلي نلقي نظرة تحليلية على هذه الآثار والانعكاسات على النحو التالي :-

أولاً / الآثار السياسية :

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض ، وخارج الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تؤثر على العلاقات السياسية.

وبالتالي تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الوصول، متمثلاً في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية ، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر ، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة ، فلقد ارتبطت الهجرة الخارجية بتوتر العلاقات بين الدول، ومن أمثلة ذلك توتر العلاقات المصرية – العربية ، بعد توقيع مصر اتفاق السلام " كامب ديفيد" مع إسرائيل مباشرة عام 1979ف ، والذي كان له أثره الكبير في تذبذب حجم الهجرة المصرية العربية خاصة إلى ليبيا التي كانت تعتبر المهجر الطبيعي للمصريين بحكم علاقة الجوار التي تربط بينهما.

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة في دول الاستقبال، وتنتج المعاملة التفضيلية في دول الاستقبال للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسي لجالياتها في الخارج، وفي مساعدتها في الحصول على أفضل شروط للعمل، ويتحقق ذلك للجاليات التي تحصل على المعاملة التفضيلية بالطبع على حساب الجاليات الأخرى عادة، والحصول على معاملة تفضيلية يتحقق على أساس قوة، وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.

وبالنسبة للمعاملة التفضيلية في واقع الهجرة المعاصر الشرعية وغير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، فتتجه إلى تفضيل العمالة والمهاجرين الأوروبيين خاصة بعد عام 1989ف وتفكك الاتحاد السوفيتي ، حيث بدأت تتجه هجرات واسعة من شرق أوروبا إلى غرب أوروبا . (29)

و توجد العديد من الشواهد التي تؤكد الآثار السياسية، وما أنتجته من توترات سياسية بين دول القارة الأفريقية بسبب الهجرة، ففي أوائل عام 1979ف طردت تشاد عدة آلاف من مواطني دولة بنين بدعوى أنهم وفدوا بطرق غير

مشروعة ولا يمتثلون للقانون، وفي عام 1968ف كانت سيراليون قد طردت بعض الرعايا من غانا بدعاوى أنهم يحرمون المواطنين من عمليات الصيد ، ولا يدفعون الضرائب ، وأنهم يسكنون في مساكن سيئة تؤثر على الحركة السياحية، وأنهم يشكلون.

الخاتمة:

لقد سبق أن بيّنا أن الهجرة السرية تجد مبرّراتها في أسباب بعضها مرتبط بنزعة الإنسان الفطرية نحو الحركة والتنقل من أجل الظفر بمحيط مناسب وظروف مواتية للعيش الكريم.

وقد كفلت عديد المواثيق الدولية والدساتير الوطنية هذا الحق في التنقل من مكان إلى أخر للإقامة أو العمل أو النزهة والفسحة. كما جرّمت بعض القوانين التصرّف الهادف إلى تجميد هذه الحركة بمنع الأشخاص من المغادرة إلى خارج الوطن أو العودة إليه.

كما أنه لا يخفى على أحد حاجة المجتمعات المتقدّمة إقتصاديا إلى اليد العاملة الوافدة لسببين على الأقل:

– أن مواطنيها يستنكفون عن ممارسة بعض أصناف الأعمال التي تعتبر مهينة في نظرهم وماسّة بآعتبارهم مثل العمل لفائدة الغير في مجالات الفلاحة والبناء وحتى بعض الأعمال المرتبطة بالأنشطة الفندقية السياحية.

– أن اليد العاملة الوطنية غير متوفرة بالعدد المطلوب في بعض الأنشطة.

على أن دول القبول تعتمد غالبا سياسات مخططة في طريقة التعاطي مع العمالة الوافدة من خلال ضبط الإحتياجات الوطنية لها حسب القطاعات ونوعية وطبيعة الأنشطة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات تشغيل اليد العاملة الوافدة تأخذ بعين الإعتبار أيضا أبعادا أخرى قد تبدو بعيدة عن المقتضيات الإقتصادية بعضها سياسي وبعضها حضاري وبعضها الآخر ديني بحيث يفضل بعض المهاجرين على غيرهم. ومثال ذلك أن دول الإتحاد الأوروبي فتحت حدودها للمهاجرين من أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية نظرا لوحدة الدم والجغرافيا والتاريخ والحضارة.

وتبعا لذلك فإن التعاطي مع ملف الهجرة عموما والهجرة السرية خصوصا تغلب عليه المعالجات الأمنية الردعية سواء على مستوى القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، والحال أنه توجد مساحة أخرى مهملة أو متغافل عنها وهي مساحة معالجة ظاهرة الهجرة السرية من مظور أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.31

إن ملف الهجرة السرية وغيره من الملفات الساخنة الأخرى يشهد على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية.

لقد خلق الله الإنسان خلقا عزيزا فأسجد له الملائكة وأقصى من أجله إبليس من دائرة رحمته لأنه رفض الإعتراف بالتكريم لمخلوق غيره . ثم كلّفه بمهمة الإستخلاف في الأرض بغرض إعمارها وتحقيق ذاته فيها فله أن لا يجوع فيها وأن لا يعرى ولا

يضمأ ولا يضحى . فقد أودع الله فيها ما يكفل له الوجود والرفاه وهو يستحق ذلك بثبوت إنتمائه للنوع البشري وامتلاكه للصفة الإنسانية : " وخلق لكم ما في الأرض جميعا " .32

لكن هذا الإنسان تنتابه نزعات وتحركه غرائز تدفعه أحيانا إلى نسيان هذا التكريم وهذه المهمة فيظلم ويضع قيودا على حركة بني جنسه ويستأثر بالثروة لخاصة نفسه بل ويسخّر كل ما يقع تحت يده لخدمته حتى أولئك الذين يشاركونه الإنتماء النوعي والصفة الإنسانية.

و بناء عليه نوصي بما يلي:

إن حلّ مشاكل الهجرة السرية يمرّ حتما عبر إعادة النظر وبشكل جذريّ في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وأفقيا على ثقافة حقوق الإنسان بما هي حقوق موضوعية مرتبطة بالنّوع البشري.

- إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحدّ من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وعلى قراره السياسي . مع ما يقتضيه ذلك من تحميل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تنمية الجنوب للأسباب الواقع سردها آنفا.
- توخّي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية فيما له علاقة بالحريات العامة والفردية وتوخي برامج تنموية تستثمر فيها المدّخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية . ذلك أنه لا مجال للتنمية في أوضاع غير مستقرة سياسيا وإجتماعيا.

ومن مقتضيات هذه التنمية أن يقع إستثمار الرأسمال الوطني داخل الحدود الجغرافية للوطن المعني به . ذلك أن دول الجنوب شهدت إستنزافا آخر يتمثل في هجرة الرأسمال الوطني خارج الحدود لاستثماره في دول الشمال.

– تكوين تجمعات إقليمية حقيقية مهمّتها السهر على التكامل الإقتصادي والتنموي وفي مجال الحريات بين الدول المعنية به.

ذلك أن الأطر الإقليمية القائمة اليوم في بلدان الجنوب (إتحاد دول المغرب العربي – إتحاد الخليج العربي – الجامعة العربية – منظمة المؤتمر الإسلامي ...) لا تقوم بما يكفي من أدوار لإقامة فضاء إقتصادي تنموي تكاملي مشترك.

المراجع :

1- أحمد الربايعة ، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية (عمان : دار الثقافة والفنون ، 1987ف) ص 12- 13 .

2- مُحَمَّد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، العام1998ف .

3 الشيخ الإمام مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح (القاهرة : دار الحديث ،2003ف).

2- القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 100.

3- القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 97 .

4- الشيخ علي مفتاح الشويطر ، من أحاديث رسول الله ﷺ ، ط1(طرابلس ليبيا : دار رباح ، 2007ف).

5- قسم الإعلام ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مجلة اللاجئون ، العدد (2) ، سنة 1997ف.

6- عبدا لله عبد الغني غانم ، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، ط2(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،2002ف).

7- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب (بيروت : دار النهضة العربية ، 1969ف).

8- ت.لين سميث ، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرين ، أساسيات علم السكان (القاهرة : دار الفكر العربي ،1971ف).

9- أنور عطية العدل ، السكان والتنمية (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1987ف). 10- محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، مرجع سابق.

11- مجموعة باحثين ، دراسات في علم السكان ، مرجع سابق.

12- علي عبد الرازق جلبي ، علم اجتماع السكان ، مرجع سابق.

13 - محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، مرجع سابق ، ص 8 -9 .

14 - عبد الفتاح وهيبة ، جغرافية السكان (بيروت : دار النهضة العربية ، 1979ف) ص109-110 .

15- عبد الفتاح وهيبة ، جغرافية الإنسان (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1983ف) ص205

16- فتحي محمد أبوعيانة ، جغرافيا السكان ، ط5 (بيروت : دار النهضة العربية ،2000ف) ص 297 .

17- فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان ، مرجع سابق ، ص - 299.

18- رياض عواد ، هجرة العقول ، مرجع سابق ، ص70.

19- محمد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص 41-42.

20- يسري الجوهري ، جغرافية السكان ، مرجع سابق ، ص 187.

12- وايرن . تومسون- دافيد ت . لويس ، ترجمة راشد البراوي ، مشكلات السكان ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو مصرية ، 1969ف) ، ص 447.

22- محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي ، مرجع سابق ،ص40.

23- هاشم فياض ، أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية ، مرجع سابق ، ص 31

24- سامية بيبرس (الكونغو ما بعد كابيلا- الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل) ، مجلة أفاق أفريقية ، العدد 4 ، السنة 2000ف-20001ف ، ص 104 .

25- عبد الله عبد الغني غانم المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، مرجع سابق ، ص25.

26- مُحَمَّد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي ، مرجع سابق ،ص35.

27- رياض عواد ،هجرة العقول ، مرجع سابق ، ص-67.

28- وايرن . تومسون – دافيد ت . لويس ، ترجمة راشد البراوي ، مشكلات السكان ، مرجع سابق ، ص 744.

29- يسري الجوهري ، جغرافية السكان ، ط3 (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1990ف) ص 180.

30- مُحَمَّد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ، ط1 (الأردن : دار مجدلاوي ، 2000ف) ص 40-42.

31- شبكة المعلومات ، مظاهر وأسباب الهجرة من الشمال إلى الجنوب ، الموقع WWW. HRINFO. NET. COM.

32 يسري الجوهري ، جغرافية السكان مرجع سابق

والله ولّي التوفيق